المعاقبة النحوية وتطبيقاتها الدلالية: معاقبة الأفعال أنموذجاً

The Grammatical Alternation and Its Semantic Applications: The Alternation of Verbs as A model

Penggantian Tatabahasa dan Aplikasi Semantiknya: Penggantian Kata Kerja Sebagai Model

أحمد محمد عطوف الديرشوي*، عبد الوهاب زكريا**، وأدهم حموية***

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى دراسة المعاقبة في الدرس النحوي والتعريف بمفهومها وبيان وسائلها، وخصائصها النحوية وتحليل أمثلتها الواردة في كتب النحاة دلالياً، وتأتي أهمّيّة هذه الظاهرة من حيث إنّ قِدمَها قِدَمُ اللغة، وهي ظاهرة سادت لغة بعض القبائل العربيّة التي احتجّ بها النحويون، وهذه الظاهرة توضّح الفرق الدلالي بين الكلمات، مثلاً: ريّا وروّى؛ فالأولى صفة والثانية اسم؛ لذا فهذه الظاهرة لم تكن اعتباطًا بل كانت مقصودة لبيان دلالات الكلمات فضلاً عن أهمّيّة هذه الظاهرة صوتيًّا، ويستخدم البحث المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك من خلال جمع المعلومات اللازمة حول الدراسة من تعريفات وشروح متعلّقة بها، وتحليلها تحليلاً دلالياً للوصول إلى النتائج، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث: أنّ الفعل اللازم قد يرد بمعنى فعل آخر متعد عن طريق التضمين، فيعمل عمل ذلك الفعل، فينصب المفعول به. وأنّ العرب قد استخدمت الفعل الماضي بمعنى المضارع، فيجيء بلفظ الماضي والمعنى بلفظ المضارع، وذلك أنّه

* طالب دكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، البريد الإلكتروني: ahmaddershewi66@gmail.com

** أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، البريد الإلكتروني: abd.wahab@iium.edu.my

*** أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية التربية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، البريد الإلكتروني: adhamawiya@iium.edu.my

الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية

مجلة الإسلام في آسيا
المجلد ١٨، العدد٣، ديسمبر ٢٠٢١
E-ISSN: 2289-8077
DOI: https://doi.org/10.31436/jia.v18i3.1069

أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر لأنّه متوقع مترقب.

الكلمات المفتاحية: المعاقبة النحوية، الدلالة، الأفعال.

Abstract

This research aims to study the alternation in the grammatical lesson, define its concept, explain its means, and grammatical characteristics, and analyze its examples in the grammarians' books semanticly. The semantic difference between the words, for example: raya and rawa; The first is an adjective and the second is a noun. Therefore, this phenomenon was not arbitrary, but rather was intended to show the semantics of the words as well as the importance of this phenomenon phonetically. To it search: that the necessary verb may be received: The imperative verb may be received in the sense of another transitive verb by means of an inclusion, so the action of that verb works, and the object is made in it. And that the Arabs have used the past verb in the sense of the present, so he comes with the wording of the past and the meaning with the wording of the present, and that is because he wanted to be cautious of the meaning, so he came with the meaning of the present whose occurrence is doubtful with the wording of the past that is cut off from being, even as if this had occurred and settled because it is expected and awaited.

Keywords: Grammatical Alternation, Semantics, Verbs.

Abstrak

Penyelidikan ini bertujuan untuk mengkaji penggantian dalam pelajaran tatabahasa, menentukan konsepnya, menjelaskan maksudnya dengan ciri-ciri tatabahasa, dan menganalisis contohnya dalam buku-buku tatabahasa secara semantik. Perbezaan semantik antara perkataan, misalnya: raya dan rawa; Yang pertama adalah kata sifat dan yang kedua adalah kata nama. Oleh itu, fenomena ini tidak berlaku sewenang-wenangnya, melainkan bertujuan untuk menunjukkan semantik kata-kata serta pentingnya fenomena ini secara fonetik. Dalam menentukannya: bahawa kata kerja yang diperlukan dapat diterima: Kata kerja imperatif dapat diterima dalam arti kata kerja transitif yang lain melalui penyertaan, sehingga tindakan kata kerja itu berfungsi, dan objek dibuat di dalamnya. Dan bahawa orang Arab telah menggunakan kata kerja masa lalu dalam arti masa kini, jadi dia datang dengan kata-kata masa lalu dan makna dengan kata-kata masa kini, dan itu kerana dia ingin menjadi spekulasi makna, jadi dia datang dengan makna masa kini yang kejadiannya diragukan dengan kata-kata masa lalu yang terputus dari menjadi, walaupun seolah-olah ini telah berlaku dan diselesaikan kerana ia diharapkan dan ditunggu.

Kata kunci: Penggantian Tatabahasa, Semantik, Kata Kerja.

تعريف المعاقبة

المعاقبة لغة: إنّ مادة (ع ق ب) في اللغة العربية تدور على معنيين أساسيين؛ أولهما: التناوب والتداول، وثانيهما: الارتفاع والمشقة، والذي يهمنا في هذا البحث المعنى الأول.

جاء في العين: "وكلّ شيء يعقب شيئاً، فهو عقيبه، كقولك: خَلَفَ يَخلُف، بمنزلة: الليل والنهار، إذا قضى أحدهما عقب الآخر، فهما عقيبان كلّ واحد منهما عقيب صاحبه، ويعتقبان: يتعاقبان، إذا جاء أحدهما ذهب الآخر. وعقب الليل النهار والنهار الليل: أي خلفه".[١]

وفي مقاييس اللغة: "العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخر يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة".[٢]

وجاء في اللسان: "وهما يَتَعاقبان ويَعتقبان: إذا جاء هذا ذهب هذا، وهما يتعاقبان كلَّ الليل والنهار، والليل والنهار عَقيبان، كلٌّ واحد منهما عَقيب صاحبه، وعَقيبُك الذي يُعاقبك في العمل، يعمل مرة، وتعمل أنت مرة".[٣]

ويقول في تاج اللغة: "وأعقبت الرجل، إذا ركبت عُقْبَة وركب هو عُقْبَة، مثل المعاقبة، والعرب تُعْقِب بين الفاء والثاء وتُعاقب، مثل جدث وجدف".[٤]

---

١ الخليل بن أحمد الفراهيدي، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، (بيروت: مؤسسة الأعلمي، ط١، ١٩٨٨م)، ج١، ص١٧٩.

٢ أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨١م)، ج٤، ص٧٧.

٣ محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله العلي الكبير وآخرون، (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، ج٤، ٣٠٢٥-٣٠٢٦.

٤ إسماعيل بن حماد الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٧٩م)، ج١، ص١٨٦.

ويقول صاحب تاج العروس: "والاعتقاب: التداول، كالتعاقب، وهما يتعاقبان ويعتقبان، أي إذا جاء هذا ذهب هذا".[٥]

ومما ذكرناه آنفاً نستنتج أنّ المعاقبة في اللغة تدلّ على تداول الشيء والتناوب عليه واستخلافه، فالليل والنهار يتناوبان، والعاقب يستخلف من قبله، وإذا وردت المعاقبة (على وزن مفاعلة) دلت على المغالبة، والتّعاقب يكون أظهرَ من المُعاقبة؛ إذ إنها تدل على الإحكامَ في التتابع والاطرادَ فيه، نحو تتابع الليل والنهار، بينما تدلّ (مُفاعلة) على المُغالبة، وأنّه لا يُغالب الصّوتان المتعاقبان أحدهما الآخر – كما سيتّضح لاحقاً – إذ إنّ لكلّ واحد منهما من جواز النطق والاستعمال ما للآخر.

المعاقبة اصطلاحاً: يعدّ مصطلح المعاقبة من المصطلحات التي لم يُذكر لها تعريف محدّد يمكن أن يساعدنا في تمييزه ممّا سواه من الظواهر والمصطلحات التي تنضوي تحت هذا الاسم، أو يمكن أن نَتّخذه دليلاً للتعبير عن هذه الظّاهرة اللغويّة ووصفها، وكان وروده في مصنّفاتهم غالباً ما يُقصدُ به الإنابةُ، أو الإبدالُ الصّرفيّ، أو الاستغناءُ، أو التّعويض، أو القلبُ، أو النّظائرُ، أو غير ذلك من الظواهر والمصطلحات التي تطابقها في الدّلالة المعجميّة، وربما يكون هذا التّقارب ناتجاً عن الدّلالة اللغويّة لهذه الألفاظ وسبباً لاستخدام أحدهما بدلاً عن الآخر؛ ولما كانت هذه الألفاظ غير واضحة في الدَّرس اللغويّ و لم تستقر على معنى جليّ أو تظهر بوصفها مصطلحات واضحة، فاستُعمل إحداهما بدلاً من الآخر عند اللغويّين القدامى، ونجد أن بعض المحدثين قد تبنوا أيضاً هذا الاستعمال متّكئين على ما جاء في كتب القدامى، وقد عرّف بعض المحدثين المعاقبة بتعريفات جديدة بعد أن بدت لهم تلك الفروق الدقيقة بين هذه المصطلحات والألفاظ، فعُرّفت المعاقبة بأنّها: "اللفظان المّتفقان في المعنى،

---

٥ مرتضى الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: علي شيري، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤م)، ج٢، ص٢٥٢.

المرويان بوجهين، بينهما اختلاف في حرف واحد، كقضم وخضم، وجاس وحاس، ويسمى أيضًا الاعتقاب"،[٦] وهي بهذا التعريف تقترب من مفهوم التوسع اللفظي لمفردات اللغة الذي عرفه بعض الباحثين بـــــأنه " نطق الكلمة الواحدة بكيفيات متعددة تتمثل في تغيير حرف بشبيهه أو قريب منه مخرجا، أو بتغيير حركة بغيرها بلا تغيير في المعنى، كنطق السين صاداً عند التقائها مع القاف في كلمة واحدة، وكتحريك حرف ساكن، أو تسكين متحرك، كما في (كبْد)، و(كبَد)، أو إبدال حرف بآخر كما في (عتَّى) من (حتى)"،[٧] غير أن التوسع اللفظي عام وما نحن بصدده خاص بالأفعال دون غيرها من مفردات اللغة. وقيل المعاقبة هي: "التداول والتبادل بين عنصرين لغويين على معنى واحد؛ لقرب الدلالة بينهما"،[٨] أو بمعنى آخر، هو "إنابة عنصر مكان غيره؛ فيحل محله في وظيفته أو في معناه، ومعنى ذلك أن الإنابة والتعاقب على معنى واحد عند النحاة، فكلاهما يختص بعنصر ما دون الآخر في سياق واحد، أو بمعنى آخر "وجود النائب دون المنوب عنه. وقد يستعمل مصطلح آخر بمعنييهما هو (الإغناء)"،[٩] وعرفت المعاقبة أيضاً بأنّها: "ظاهرة لغوية عامة تدخل في كل مستويات اللغة، وان هدفها الأساس هو طلب الخفة".[١٠]

---

[٦] ابن يعيش النحوي، **شرح المفصل**، تحقيق: إميل يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م)، ج٢، ص١٠٨.

[٧] سهل ديرشوي، نبيل محمد المحجوب، "أثر القراءات القرآنية الشاذة في التوسع اللفظي لكلمات اللغة"، **مجلة بلاغ للدراسات الإسلامية والإنسانية**، ع (٢)، المجلد: (١)، ٢٠٢١م، ص٧٢

[٨] نادية رمضان النجار، "التضام والتعاقب في الفكر النحوي"، **مجلة علوم اللغة**، ع (٤)، المجلد: (٣)، ٢٠٠٠م، ص١٣٥.

[٩] تمام حسان، **البيان في روائع القرآن**، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٣م)، ص١٥٢.

[١٠] وحيد الدين طاهر عبد العزيز، **المعاقبة في نظام اللغة العربية**، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٦م). ص١٣٧.

أسباب حدوث المعاقبة:

تعدّ المعاقبة من الظواهر اللغوية المهمة في النحو العربي ولها أمثلة كثيرة في كتب النحاة، ولحدوث المعاقبة أسباب نذكرها فيما يأتي:

١. التشابه بين اللفظين المتعاقبين.

٢. طبيعة اللغة وسعتها، ومنها: طبيعة بناء الشعر العربي، والاختصار والإيجاز، وتعدد اللهجات العربية التي ورد التنزيل بها تسهيلاً على العرب الذين اعتادوها وتمردت ألسنتهم على النطق بغيرها[١١].

مرادفات المعاقبة

البدل، والمضارعة وما اشتق منها، والحمل على المعنى، والإجراء، والتشبيه، والإلحاق، والإحلال، والنيابة، والتحويل، والتناسب وما اشتق منه، والتعويض، والإغناء، والساد مسد، والاستعمال، والمنزلة.[١٢]

المعاقبة في الأفعال

يعدّ الفعل ركناً أساسياً من أركان الجملة في العربية؛ إذ إنّ الجملة العربية تتألف من طرفين (مسند إليه ومسند)، وقد شغل الاهتمام بالفعل حيزاً كبيراً في

---

[١١] لهجات القبائل هذه كان لها من قوة الفصاحة ونصاعة البيان ما جعلها تحرز حيزاً من كتاب الله تعالى، ويكتب لها البقاء حيث عمل العلماء على جمع الوجوه التي قرأ بها القرآن الكريم، فكان منها ما تواتر وأعتمد، ومنها ما افتقر للتواتر فسمي شاذا، وهذا الأخير وإن لم تصح به القراءة فإنه لا تنكر أهميته في إثراء المعجم العربي ودوره في سعة اللغة ومرونتها. انظر: ديرشوي، المحجوب، **أثر القراءات القرآنية الشاذة في التوسع اللفظي لكلمات اللغة**، ص٧٨

[١٢] انظر: عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (بيروت: المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م)، ج٢، ص٣٩٦؛ عثمان بن جني، **الخصائص**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت)، ج١، ص١٨٨.

اللغات كلها؛ لذا اهتم بها النحاة في العربية أيضاً، فهم يرونه صاحب العمل؛ لذا يعدونه عاملاً قوياً فهو يرفع الفاعل وينصب المفعول.

وسأتناول في هذا المبحث كيف يحل الفعل محل غيره من الأفعال ويعاقبه في السياق، سواء من حيث المعنى أم الدلالة، وسأتناول القضايا الآتية:

أولاً: معاقبة الفعل اللازم للمتعدي

قُسّم الفعل في العربية إلى متعدٍ ولازم، وقد حظي الفعل باهتمام بالغ من النحاة، وقد عرّف في شرح الأشموني الفعل اللازم والمتعدي بقوله: "والفعل اللازم يسمى قاصراً أيضاً؛ لقصوره على الفاعل، وغير واقع، وغير مجاوز، والمُعدى يسمى أيضاً واقعاً؛ لوقوعه على المفعول به، ومجاوزاً؛ لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به".[١٣]

وقد يعاقب الفعل اللازم المتعدي، فيأتي بمعناه ويتعدى تعديته، وتكلم في الخصائص عن معاقبة الأفعال بعضها بعضاً عن طريق التضمين؛ إذ وصف تبادل العلاقة بين الأفعال بضمائمها، وقد علّل استعمال الحرف مع الفعل الذي لم يُعتد استخدامه معه، إلّا أنّه لم يقنن ذلك و لم يضع له حداً شاملاً، فيقول: "اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر، فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه".[١٤]

نجد أنّ كلام ابن جني يدلّ صراحة على أنّ التبادل بين استخدام الحرف قد يقع إذا كان الفعلان ينتميان إلى جذر دلالي واحد، و لم يكن هناك فرق كبير بينهما في الدلالة المستفادة من معناهما العام وصيغتهما بمساعدة العناصر الأخرى.

---

[١٣] علي بن محمد الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م)، ج١، ص٤٣٩.

[١٤] ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٣١٠.

معاقبة الفعل اللازم للفعل المتعدي

عدّ النحاة التضمين من وسائل التعدية فهو أكثر وروداً وشيوعاً في الأفعال: أي تضمين فعل معنى فعل آخر أكثر من تضمين حرف في معنى حرف آخر، "كذلك عادة العرب أن تحمل معاني الأفعال على الأفعال لما بينهما من الارتباط والاتصال؛ وجهلت النحوية هذا، فقال كثير منهم: إن حروف الجر يبدل بعضها من بعض، ويحمل بعضها معاني البعض، فخفي عليهم وضع فعل مكان فعل، وهو أوسع وأقيس، ولجؤوا بجهلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق الكلام والاحتمال"،[١٥] وذكر صاحب المغني أنّ من فوائد التضمين أن كلمة تؤدي معنى كلمتين، فيقول: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين"،[١٦] وقد ثمة علاقة وثيقة بين التضمين والمعاقبة، وأنّها ضرب من ضروب المعاقبة ووسيلة من وسائلها.[١٧]

وقد استعمل النحاة التضمين في تأويل بعض النصوص التي كانت تحتوي على تراكيب خارجة عن المألوف، مثل قوله عزّ وجلّ: ﴿**وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ۚ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ**﴾[البقرة: ١٣٠]، نصبت جميع القراءات المتواترة (نَفْسَهُ) مع أنّ الفعل قبله يقتضي اللزوم ولا

---

[١٥] محمد نديم فاضل، **التضمين النحوي في القرآن الكريم**، (المدينة المنورة: دار الزمان، ط١، ٢٠٠٥م)، ج١، ص١٧٣.

[١٦] عبد الله بن يوسف بن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، (دمشق: دار الفكر، ط٦، ١٩٨٦م)، ج١، ص٨٩٧.

[١٧] انظر: السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج٧، ص١٥٢٦-١٥٢٧؛ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربي، ط١، ١٩٥٧م)، ج٣، ص٣٣٨-٣٣٩؛ إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، (بيروت: دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٣م)، ص٢١٨.

ينصب المفعول بعده مباشرة، وحق الكلمة كان الرفع، فتم تأويل هذا الفعل تأويلات عدة لإخراجه من اللزوم إلى التعدي ويصبح النصب وجهاً؛ إذ يرى الفراء وبعض نحاة الكوفة أنّ (نَفْسَهُ) منصوب على أنّه تمييز.[١٨]

ويقول الفراء أنّه "لما حول الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسراً، ليدل على أنّ السفه فيه، وكان حكمه أن يكون سفه زيد نفساً، لأنّ المفسر لا يكون إلا نكرة، ولكنّه ترك على إضافته ونصب كنصب النكرة تشبيهاً بها ولا يجوز عنده تقديمه".[١٩]

وقد برروا ذلك بأنّ العرب توقع (سَفِهَ) على (نَفْسَهُ) وهي معرفة، ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿**بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا**﴾ [القصص: ٥٨]، وهذا من المعرفة كالنكرة؛ لأنّه فسّر، والمفسر يكون في أكثر الكلام نكرة.[٢٠]

ويرى الزجاج وابن جني أنّ الفعل قد نصب (نَفْسَهُ) لأنّه داخل ضمن معنى التعدي،[٢١] ولأنّ (سَفِهَ) هنا بمعنى (جهل) أي أنّه "جهل أمر نفسه و لم يفكر فيها"،[٢٢] فجعلوا (سَفِهَ) مكان (جهل) وتم تعديته مثلها.[٢٣]

ويرى كل من ثعلب والمبرد أنّ (سَفِهَ) بالكسر يتعدى مثل (سَفَّه) بفتح الفاء وشدها.[٢٤]

---

[١٨] أبو حيّان الأندلسي محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق: عادل أحمد وآخرون، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م)، ج١، ص٣٩٤.

[١٩] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٣، ص٤٩٧؛ الزبيدي، **تاج العروس**، ج٣٦، ص٣٩٨.

[٢٠] أبو زكريا يحيى الفراء، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، (الشارقة: دار السرور، د.ط، د.ت)، ج١، ص٧٩.

[٢١] انظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ج١، ص٣٩٤.

[٢٢] انظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٦٤م)، ج٢، ص١٣٢.

[٢٣] الزبيدي، **تاج العروس**، ج٢، ص٣٩١.

وأميل هنا إلى رأي كلّ من ثعلب والمبرد، والذي يرى أنّ الاسم بعد (سَفِهَ) مفعول به، وأنّ الفعل قد تعدّى بنفسه تبعاً لما ذهب إليه كلّ من ثعلب والمبرد، وقد ورد في القرآن الكريم الفعل المتعدي وهذا يكفي كدليل على تعديته، والأَوْلى أن يحمل التركيب على ظاهره من تأويله، ولا سيما أنّ بعض اللغويين قد ذهبوا هذا المذهب، فالمعنى الذي قالوه في تضمينه هو (جهل) وهو تفسير لـــــ (سَفِهَ) وهذا المعنى ليس بعيداً أو مختلفاً عنه، وأرى أنّ تضمين جهل لا يناسب دلالة الفعل على المعنى المراد وأنّ تضمينه معنى الفعل (استخفّ) أنسب.

فوجه الدلالة فيها أنّه جلّ وعلا قد استعمل (سَفِهَ) ليدلّ على أنّهم لم يكونوا جاهلين لا يعرفون الحق؛ وإنّما هم امتهنوا أنفسهم واستخفوا عقولهم و لم يعملوها فكأنّهم جاهلون تنقصهم الحكمة، وأنّ هذه الصفة فيهم مؤكدة وأبلغ في دلالتها للتعبير عن المعنى المقصود، ولا سيما أنّها وردت بصيغة (فَعِل) بكسر العين التي دلّت على التحقّق والثبوت والنفوذ والرسوخ. [٢٥]

ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿**وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [البقرة: ٢٢٧]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿**وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ**﴾ [البقرة: ٢٣٥].

الأصل في (عزم) أن يتعدى بحرف الجر (على) إن أرادوا ذكر المفعول وقصدوا إليه، والذي يأتي مخالفاً لذلك يتم تأويله بما يمكن أن يوصل إلى أصل الاستعمال؛ لذا فقد قالوا إنّ الفعل (عزم) غير مستعمل في الآيتين السابقتين وفق

---

[٢٤] أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٤، ص٣٩.

[٢٥] انظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج٢، ص١٣٢؛ أبو حيان، **البحر المحيط**، ج١، ص٣٩٤؛ الزبيدي، **تاج العروس**، ج٢، ص٣٩١.

أصلها المعياري، وأن نصبها للمفعول به بعدها يمكن تأويله على إسقاط حرف الجر (على) منها أو بتضمين (عزم) معنى (نوى) فيتعدى بذلك إلى المفعول به.[٢٦]

وانتصب عقدة في الآية الثانية أيضاً على المفعولية لتضمين (تعزموا) معنى يتعدى بنفسه، فضمن معنى: تباشروا أو تنووا أو معنى تقطعوا أو معنى توجبوا، أو تبتوا، وذهب آخرون إلى أنّه انتصب بحذف حرف الجر، ويكون على النحو (ولا تعزموا على عقدة النكاح).[٢٧]

ويرون أنّ نصب المفعول يكون على إسقاط حرف الجر، ويقول: ويجوز أن يتم تضمين عزم معنى نوى، فيتم تعديته بغير حرف جر،[٢٨] وعقدة في الآية الثانية انتصب أيضاً إما بحذف الحرف أو على تقدير معنى تنووا.[٢٩]

وقد ذهب الرضي إلى التأويل نفسه، فيقول: "وإن كان يفهم من كلامه أنّه من باب الشذوذ –بما أحدثه حرف العطف–؛ إذ يقول: وإنّما جاز حذف حرف الجر مع أنّ وأن كثيراً قياساً لاستطالتهما بصلتهما، والأخفش الأصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما: أي "أنّ وأن" أيضاً قياساً إذا تعين الجار، كما في: خرجت الدار، و لم يثبت، بلى، قد جاء في غيرهم"،[٣٠] إما شذوذاً كقول الشاعر:

---

[٢٦] الزبيدي، **تاج العروس**، ج١٧، ص٤٧٦؛ وابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٤، ص٣٠٨؛ وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج٢، ص١٨٣.

[٢٧] انظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٢، ص١٨٣.

[٢٨] انظر: عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ج١، ص٩٥.

[٢٩] المرجع نفسه.

[٣٠] جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **شرح شواهد المغني**، (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت)، ج١، ص٣١١؛ محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، شرح وتعليق: عبد العال سالم مكرم، (القاهرة: عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٠م)، ج٥، ص١٤٩؛ وابن هشام، **المغني**، ج١، ص١٠٢.

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ[31]

وقال عزّ وجلّ: ﴿**لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾ [الأعراف: ١٦]، وقوله: ﴿**وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ**﴾ [البقرة: ٢٣٥]، الأولى يمكن أن يقال فيها: أنّ الفعل اللازم قد ضمن معنى المتعدي، بمعنى "تجوزون الديار، ولألزمن صراطك، ولا تنووا عقدة النكاح".[32]

وإلّا أنّه استدرك فجعل وجهاً للاستعمال وهو التضمين لكي لا يحمل على الشذوذ،[33] كما يضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعدية ما ضمن معناه قال تعالى: ﴿**يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ**﴾ [النور: ٦٣]، بمعنى: أنّهم يتجاوزون أمره ويعدلون عنه.

وجه الدلالة في الآيات السابقة: أنّ القرآن قد أورد كلمة (عزم) معاقبة لكلمة (نوى)؛ لأنّ (عزم) فيه تصميم وعقد من القلب أكثر أقوى مما في نوى، وفيه توطين للنفس على ما تريده وتطلبه؛ لذا عاقبته في الدلالة وعملت عملها في الجملة.[34]

ومما ذكرته أنفاً يمكن القول إنّ الفعل اللازم قد يرد بمعنى فعل آخر متعد عن طريق التضمين، فيعمل عمل ذلك الفعل، فينصب المفعول به.

---

[31] والبيت من البحر الوافر. جرير بن عطية، **ديوان جرير**، (بيروت: دار صادر، د.ت)، ص٤١٦.

[32] الرضي، **شرح الرضي**، ج٥، ص١٤٩.

[33] المصدر نفسه، ج٥، ص١٤٩.

[34] انظر: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، **الفروق اللغوية**، حققه وعلق عليه: محمد سليم، (القاهرة: دار العلم والثقافة، د.ت)، ص١٢٤؛ ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٢، ص٣٩٩؛ أبو حفص سراج الدين عمر بن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م)، ج٤، ص١٠٤؛ الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج٢، ص٩١.

ثانياً: المعاقبة في الأفعال من حيث الدلالة والمعنى

حظي الفعل باهتمام النحاة القدامى لأنّهم عدّوه من أهم عناصر الجملة، أو كما قيل: "أنّ الفعل ركن مهم في بناء الجملة العربية"،[٣٥] وقد جعلوا لكل زمن صيغة أو مثالاً خاصاً بأبنيته، فجعلوا (فَعَل) للماضي دون شرط، و (يَفْعَل) للحال والاستقبال، و (افعل) للأمر، على مذهب البصريين، وأما الفراء، والكوفيون، فقسموا الفعل إلى (ماض ومضارع ودائم)، وهم لا يقصدون بالدائم فعل الأمر، وإنما اسم الفاعل.[٣٦]

والملاحظ أنّ العرب قد خرجوا عن هذه المعايير، فاستعملوا الماضي وأرادوا به الحال والاستقبال، وقد ينصرف المضارع إلى الماضي.

١. معاقبة الفعل الماضي للمضارع

قد يتحول الفعل الماضي من دلالة المضي إلى الاستقبال إذا دلّ على حدث كان وقوعه أمراً محتماً كأنّه وقع مسبقاً، وقد كثر هذا في الوعد والوعيد والمعاهدات؛ يقول الزركشي: "إن التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه يغلب إذا كان مدلول الفعل من الأمور الهائلة المتوعدة بها، فيعدل فيه إلى لفظ الماضي تقريراً وتحقيقاً لوقوعه".[٣٧]

ومن أمثلة معاقبة الفعل الماضي للفعل المضارع في صيغة النهي قوله عزّ وجلّ: ﴿**أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ**﴾ [النحل: ١]، قالوا إنّ: أتى وردت بمعنى يأتي، وقيل: إنّ أتى أمر الله هنا جاء بمنزلة الآتي الواقع مطلقاً، وإن كان منتظراً لقرب حدوثه ووقوعه، وقيل: إنّه تم التعبير بصيغة الماضي عوضاً عن المضارع لقرب حدوثه، وفي

---

[٣٥] إبراهيم السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٣م)، ص١٥.

[٣٦] انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج١، ص١٦٥.

[٣٧] الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٣، ص٣٧٢.

هذا وعيد للكفار،[٣٨] والذي يدلّ على ذلك القرينة السياقية الموجودة في جملة (فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ) التي صرفت الفعل عن دلالته إلى المستقبل، وتغيير دلالة الفعل يغيّر دلالة الجملة وعناصرها.

وجاز ذكر لفظ الماضي في هذا المواضع عن المستقبل لصدق مجيء الأمر فأصبح في أنّه لا بد من مجيئه، فصار بمنزلة ما قد فات ومضى؛ لذا حسن الإخبار عنه بصيغة الماضي، وأكثر ما يرد هذا النوع فيما يذكره الله جلّ جلاله أنّه سيكون لصحة وقوعه وصدق المخبر به، فيصبح كأنّه شيء قد وقع.[٣٩]

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣]، استخدم القرآن النبر وللتنغيم للتعبير عن الفعل وكأنّه قد حدث وانتهى مع أنّه لم يحدث بَعدُ فيصور سياق الآية الحدث بطريقة فنية رائعة، ولعل المراد هنا أنّه "من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً كأنّه وقع ومضى، ثم هو يخبر عنه".[٤٠]

ومما ذكر أستنتج أنّ العرب قد استخدمت الفعل الماضي بمعنى المضارع، ومنه قول ابن جني: "وكذلك قولهم: إن قمت قمت، فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع، أو المعنى بلفظ المضارع، وذلك أنّه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر لأنّه متوقع مترقب".[٤١]

---

[٣٨] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت)، ج١، ص٤١٧؛ أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٥، ص٤٧٢.

[٣٩] أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٥، ص٤٧٢.

[٤٠] الرضي، **شرح الرضي**، ج٥، ص٧-٨.

[٤١] ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص١٠٧.

وقد استعملت العرب هذه التعبيرات في المعاني التي أرادتها أثناء التكلم. وقد كثر هذا النوع في الوعد والوعيد نحو قول جعفر بن يحيى: "..قد كثر شاكوك، وقل شاكروك، فإما اعتدلت وإما اعتزلت...."[٤٢].

وإنّ معاقبة الماضي للمضارع في العربية كثيرة، وقد أقرها نحاة كثيرون فوضعوا الفعل الماضي مكان المستقبل لتحقق حدوثه ووقوعه،[٤٣] ولدلالتها على ثبوت الأمر؛ إذ إن صيغة الفعل في الماضي تؤكد وقوعه أو قرب حدوثه.

٢. معاقبة الفعل المضارع للفعل الماضي في الدلالة على معناه

كما أنّ الماضي يأتي بمعنى المضارع، فإنّ المضارع الدال على المستقبل يأتي بمعنى الماضي، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ**﴾ [البقرة: ١٠٢]، والمعنى ما تلت، "وتقدير الكلام عند الكوفيين: واتبعوا ما كانت تتلو الشياطين، وقيل: إن ذلك من باب تفسير المعنى".[٤٤]

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿**مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَا**﴾ [النساء: ١١]، أي: من بعد وصية أوصى بها، وعلل صاحب المغني هذا التعاقب بقوله: "إنّهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر، قصداً لإحضاره في الذهن، حتى كأنّه مشاهد؛ حال الإخبار، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾ [النحل: ١٢٤]؛ لأنّ الام الابتداء للحال، وكذلك قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ [آل عمران: ٥٩]، بمعنى فكان.[٤٥]

---

[٤٢] مهدي المخزومي، **في النحو العربي: نقد وتوجيه**، (بيروت: المكتبة العصرية، ط١، ١٩٦٤م)، ص١٢٣.

[٤٣] انظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٦، ص١٣٤؛ الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٣، ص٤٢٦.

[٤٤] أبو حيان، **البحر المحيط**، ج١، ص٣٢٦.

[٤٥] ابن هشام، **المغني**، ج٢، ص٦٩٠.

وينصرف الفعل المضارع إلى معنى الماضي بعد لو مثل قوله عزّ وجلّ: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ ۖ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ ۚ﴾ [الكهف: ٥٨]، وذكر المالقي أنّ "لو تخلص الفعل أبداً إلى الماضي بخلاف أدوات الشرط، وإنّ كان ما بعدها مضارعاً"،[٤٦] والقول نفسه عند أبي البقاء العكبري كما يفهم من كلامه".[٤٧]

وأيضاً قوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١]، أي قل: فلم قتلتم أنبياء الله، وقد دلّ على ذلك لفظة (من قبل)،[٤٨] ولا يدل الفعل هنا على زمن الحدوث وإنّما عن زمن الإخبار؛ إذ إنّ الفعل الماضي يدلّ على زمنين الحدوث والإخبار،[٤٩] وقد نسب السياق القرآني الجريمة للأحفاد مع أنّ القتل حدث في زمن الأجداد، وهذا من بلاغة السياق القرآني؛ إذ أفادت دلالة (تقتلون) استمرارية حدث القتل من الماضي إلى الزمن الحاضر، وأشار إلى النزعة الإجرامية التي تسري في دماء أحفادهم مثلما سرت في دماء أجدادهم.[٥٠]

وفي الخصائص "ومنه قولهم: لم يقم زيد. جاءوا فيه بلفظ المضارع، وإن كان معناه المضي، وذلك أنّ المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي، ألّا ترى أنّ أول

---

[٤٦] وبدر الدين حسن بن قاسم المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م)، ص٢٨٥؛ أحمد عبد النور المالقي، **رصف المباني**، تحقيق: سعيد صالح، (الإسكندرية: دار ابن خلدون، د.ت)، ص٢٩٠٢.

[٤٧] أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن**، ج٢، ص٨٥٣.

[٤٨] أبو حيان، **البحر المحيط**، ج١، ص٣٠٧؛ أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن**، ج١، ص٩٣.

[٤٩] انظر: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، (بيروت: دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩م)، ص٨٧.

[٥٠] انظر: عبد الله علي الهتاري، تحولات الأفعال في السياق القرآني وأثرها البلاغي، **مجلة الدراسات الاجتماعية**، العدد: ٢٢، يوليو-ديسمبر ٢٠٠٦م، ص١٠.

أحوال الحوادث أن تكون معدومة، ثم توجد فيما بعد فإذا نفي المضارع الذي هو الأصل فيما ظنك بالماضي الذي هو الفرع".[٥١]

فالأصل في النفي أن يكون للمضارع، ولكن قد يأتي المضارع بمعنى الماضي نتيجة لاقتضاء المعنى.

ومن معاقبة الفعل المضارع الماضي قول الشاعر:[٥٢]

ولقد أمُرُّ على اللئيم يَسبُّني فَمَضَيْتُ عنه وقلتُ لا يعنيني

فقالوا: لقد أمر، جواب القسم، والمقسم به محذوف، وعبّر بالمضارع مكان حال ماضيه، وقيل: إنّ أمر، قد وضع موضع مررت، وقيل: جاز أمر في معنى مررت؛ لأنه لم يرد منقطعاً وإنّما أراد أنّ هذا أمر دأبه فجعله كالفعل الدائم، وقيل معناه ربما أمر فالفعل على هذا في موضعه.[٥٣]

ويقول صاحب الخصائص في هذا البيت: "ما حكى فيه الحال الماضية، والحال لفظها أبداً بالمضارع نحو قولك: زيد يتحدث ويقرأ، أي هو في حال تحدث، وقراءة، وعلى نحو من حكاية الحال في نحو هذا قولك: كان زيد سيقوم أمس، أي كان متوقعاً منه القيام فيما مضى".[٥٤]

ومنه أيضا قول عبده الطيب:

---

[٥١] ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص١٠٧.

[٥٢] البيت لرجل من بني سلول مولّ من البحر الكامل، انظر: عمرو بن قنبر سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م)، ج٣، ص٢٤؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **شرح شواهد المغني**، ج١، ص٣١٠-٣١١، ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص٣٣٥، وابن هشام، **المغني**، ج١، ص١٠١.

[٥٣] عبد القادر البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٩م)، ج١، ص٣٥٨.

[٥٤] ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص٣٣٥.

أُوصِيكُمُ بِتُقَى الإلَهِ فَإِنَّهُ يُعطي الرَّغائِبَ مَنْ يَشاء ويمنعُ

وقد عبّر الشاعر في هذا البيت بالفعل المضارع (يعطي) بدلاً من الماضي (أعطى) للدلالة على التجدد والاستمرار؛ إذ إنّ عطايا الله تكون متجددة دائماً ولا تكون مقيدة بالزمن الماضي، وهذا ما دفع الشاعر إلى توصية أولاده بتقوى الله حتى يفيض عليهم من وافر نعمه.[٥٥]

ومما سبق يمكنني القول: إنّه يجوز أن تقع الأفعال بعضها موقع بعض إن أمن اللبس، أو كان دالاً على معنى في ذلك، أو تكون ثمة قرينة لغوية تدل على ذلك، فيأتي الفعل الماضي في موضع الفعل المضارع والعكس.

ثالثاً: معاقبة الفعل للمصدر

الأصل في العربية أن يعاقب المصدر الفعل سواء أكان في العمل أم الدلالة، إلّا أنّ من النحاة أجازوا معاقبة الفعل للمصدر عند إضافته إلى اسم الزمان، وقد جاء في كتاب الإنصاف: "وإنّما جاز ذلك لأنّ المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفحل يقوم مقام ذكر مصدره".[٥٦]

ومنها قوله عزّ وجلّ: ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾ [المائدة: ١١٩]، فتقدير الآية عند صاحب الإنصاف: (هذا يوم نفع الصادقين صدقهم).[٥٧]

---

[٥٥] البيت من البحر الكامل وهو للشاعر عبده الطيب، المفضل بن محمد بن يعلى الضبي، **المفضليات**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: دار المعارف، ط٦، د.ت)، ج١، ص١٤٦؛ وانظر: الخطيب التبريزي، **شرح اختيارات المفضل**، تحقيق: فخر الدين قباوه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٧م)، ج٢،ص٦٩٠.

[٥٦] ابن الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص١٣٠.

[٥٧] ابن الأنباري، المرجع نفسه، ج١، ص١٣٠.

وجاء في جامع البيان: "وأمّا النصب في ذلك، فإنّه يتوجه من وجهين أحدهما: أنّ الإضافة (يوم) ما لم تكن إلى اسم تجعله نصباً؛ لأنّ الإضافة غير مخصة، وإنّما تكون الإضافة مختصة إذا أضيف إلى اسم صحيح".[٥٨]

ويمكن أن يكون المراد منه هذا الأمر، وهذا من الشأن (يوم ينفع الصادقين) فاليوم يكون حينئذ منصوباً على الوقت والصفة، أي أنّ المعنى أنّ هذا الأمر يكون في يوم ينفع الصادقين صدقهم.

وتم تعليل اختصاص أسماء الزمان بالإضافة في هذا الموضع بقولهم: "وإنّما خصوا أسماء الزمان بهذه الإضافة لما بين الزمان والفعل من المناسبة، من حيث اتفاقهما في كونهما عرضين وأنّ الزمان حركات الفلك كما أنّ الفعل حركة الفاعل، كما أنّ هذه الإضافة لفظية فكذلك التصغير اللاحق فعل التعجب لفظي، وكما أنّ هذه الإضافة لا اعتداد بها فكذلك التصغير لا اعتداد به".[٥٩]

ومنه أيضا قول الشاعر:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلت ألَمَّا أصحُ والشيب وازعُ[٦٠]

ما يمكن ملاحظته في هذا البيت أنّ الشاعر أضاف الحين إلى الفعل الماضي، فقيل: إنّ الإضافة وقعت إلى الفعل وقد تم تنزيله منزلة الفعل الذي يسمى مصدراً.[٦١]

ومما سبق يتبين أن الفعل يمكن أن يحلّ محل المصدر في المعنى يوقع موقعه إذا تم إضافته إلى أسماء الزمان.

---

[٥٨] الطبري، **جامع البيان**، ج٤، ص٣١٢٥.

[٥٩] ابن الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص١٣٠-١٣١.

[٦٠] البيت من البحر الطويل، وهو للنابغة الذبياني، **ديوان النابغة الذبياني**، (د.م: د.ن، د.ت)، ص٥٧؛ البغدادي، **الخزانة**، ج٢، ص٤٥٦؛ السيوطي، **شرح شواهد المغني**، ج٢، ص٨١٦؛ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٥٤٧؛ الزمخشري، **المفصل**، ص١٦١.

[٦١] ابن يعيش، المرجع نفسه، ج٣، ص٥٤٧.

رابعاً: معاقبة اسم الفعل للفعل في العمل والمعنى الدلالي

يعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي ناب عنه ويتبعه في التعدي واللزوم، فإن كان الفعل متعدياً كان اسم الفعل متعدياُ، وإذا كان لازماً صار اسم الفعل لازماً، وذكر الرضي: "حكمها في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي بمعناها، إلا أن الباء تزاد في مفعولها كثيراً، نحو: عليك به، لضعفها في العمل فتعهد بحرف عادته إيصال اللازم إلى مفعول".[٦٢]

وتم تقسيم اسم الفعل من حيث الدلالة الزمنية إلى ثلاثة أقسام:

الأول: هو الغالب وقد سمي به الأمر نحو قول الشاعر في وصف السيوف.

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحِيا هاماتُها بَلْهَ الأَكُفِّ كأنّها لم تُخْلَقِ [٦٣]

والشاهد هنا قوله (بله الأكف) بمعنى (دَعْ أو اتركْ)؛ إذ استعمل (بَلْهَ) اسم فعل أمر ونصب ما بعده على المفعولية، وهذا النوع من أسماء الأفعال يكثر وروده في كلام العرب ويرجع ذلك إلى أنهم يكثرون من حذف فعل الأمر في كلامهم على عكس الماضي والمضارع اللذين يقل حذفهما،[٦٤] فاستعمال (بَلْهَ) بمعنى دعْ أبلغ أي ما بعد (بَلْهَ) أعظم ممّا قبلها.

والأمر أقوى من الخبر؛ لأن الأمر لا يأتي إلا فعلاً أمّا الخبر فيمكن أن يأتي فعلاً أو اسماً؛ لذا كان حذف الأمر أكثر وروداً من حذف الماضي والمضارع؛ لأن الدليل على المحذوف يكون أقوى في الفعل الأمر، أما الخبر فقد يأتي فعلاً وقد يأتي اسماً؛ لذا حذفت العرب فعل الأمر أكثر من حذف فعلي الماضي والمضارع، فيقول ابن

---

[٦٢] الرضي، **شرح الكافية للرضي**، ج٤، ص٩.

[٦٣] البيت من بحر الكامل، للشاعر كعب بن مالك، **الديون**، (دمشق: دار القلم، ط٢، ١٩٩٠م)، ص٢٤٥. ابن يعيش، المرجع نفسه، ج٤، ص٢٠٤؛ إميل بديع يعقوب، **المعجم المفصل**، ج٢، ص٦١٢.

[٦٤] ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤٠٩.

يعيش: " كان الغالب فيها – أي أسماء الأفعال – الأمر لما ذكرناه من الغرض منها الإيجاز مع ضرب من المبالغة".[٦٥]

والثاني: سمى به الماضي، ويذكر في شذور الذهب أنّ أكثر مما سمى به الفعل المضارع، والذي يمكن ملاحظته أن نسبة أسماء الأفعال التي تدل على الماضي قليلة إذا تمت مقارنتها بغيرها –أي الدالة على الأمر– لأن الغرض منها المبالغة والاختصار، ويقتضي الاختصار الحذف، إلا أنّ الحذف لا يكون إلا مع قوة العلم بالمحذوف، ويختص هذا الحكم بالأمر،[٦٦] وسبب قلتها مجيئها أخباراً، ولا يختص الخبر بالحذف والاختصار مثل الأمر ويمكن أن يكون الاختصار والحذف في بعض الأخبار.[٦٧]

ويكون ذلك "لدلالة الحال على المراد ووضوح الأمر فيه وكونه محذوفاً كمنطوق به لوجود

الدليل عليه استعمل في الخبر بعض ذلك فجاءت فيه كما جاءت في الأمر، إلا أنّها قليلة بالإضافة إلى ما جاء في الأمر وبابه السماع دون القياس".[٦٨]

ومما ورد في اسم الفعل الذي يدل على الماضي قول الشاعر:

فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العَقِيقُ وأهلُهُ وهَيْهاتَ وصْلٌ بِالعَقِيقِ نُواصِلُهُ[٦٩]

والشاهد في هذا البيت ورود (هيهات)، بمعنى (بعُد) ويعمل عمل الفعل الماضي الذي ورد بمعناه.

---

[٦٥] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص٢٠٤.

[٦٦] ابن هشام، المرجع نفسه، ص٤١١.

[٦٧] صفية مطيري، **الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣م)، ص٢١٨.

[٦٨] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص١٨٤.

[٦٩] البيت من بحر الطويل، لجرير بن عطية، **الديوان**، ص٣٨٥. ابن يعيش، المرجع نفسه، ج٤، ص١٨٤؛ إميل بديع يعقوب، **المعجم المفصل**، ج٢، ص٦٩٣؛ ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤١١.

وأما **الثالث** فما سمي به الفعل المضارع نحو "(أوه) بمعنى أتوجع، و (أفّ) بمعنى أتضجر، وقد أسقط بعضهم هذا القسم وفسره بتوجعت وتضجرت".[٧٠]

يرد هذا النوع أيضاً بقلة مثل اسم الفعل الذي يدل على الماضي؛ لأنّها أخبار، ونر أن بان الحاجب قد أخرج هذا النوع من بين أسماء الأفعال، ويقول: "أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل رويد زيداً أي أمهله، وهيهات ذلك أي بعد"،[٧١] وحجته في هذا أن المضارع لا يكون منه اسم فعل لأنّه معرب وأسماء الأفعال تكون مبنية، وقد بنيت أسماء الأفعال لمشابهتها لمبنى الفعل الأصل الذي نابت عنه أي فعل الأمر والماضي، ولا نقول "(صه) اسم لا تتكلم، و (مه) اسم لا تفعل؛ إذ لو كانا كذلك لكانا معربين، بل هما بمعنى اسكت واكفف، وكذا لا نقول: إنّ (أف) بمعنى أتضجر، و (أوه) بمعنى أتوجع؛ إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجهت الإنشائيين".[٧٢]

من أمثلة هذا النوع قوله عزّ وجلّ: ﴿**فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا**﴾ [الإسراء: ٢٣]، جاءت (أف) اسم فعل وقد ناب عن الفعل (أتضجر)، وقد بُني لأنّ حلّ محل الفعل وجرى مجراه؛ إذ "الفعل أصله البناء، ومن يقول إنما بني بالحمل على أسماء الأفعال المأمور بها".[٧٣]

لأسماء الأفعال نوع آخر يسمى الأسماء المنقولة عن الجار والمجرور أو المصدر الأول، وأسماء أفعال لم يتم وضعها منذ أول الأمر أسماء أفعال، وإنّما وضعت شيئاً آخر نحو المصدر أو الجار والمجرور أو الظرف أو غيرها، ومن ثم تم نقلها واستعمالها أسماء أفعال.

---

[٧٠] ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤١٧.

[٧١] الرضي، **شرح الرضي**، ج٤، ص٣.

[٧٢] المرجع نفسه، ج٤، ص٣.

[٧٣] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص١٨٧.

وقد ذكر صاحب المقتضب عند تناوله لقضية معاقبة اسم الفعل للفعل فقال: "فإذا جاز الجمع بين الشيئين فليس أحدهما عوضاً عن الآخر، ألا ترى أنّك تقول عليك زيداً، إنّما المعنى خذ زيداً، وما أشبهه من الفعل، فإن قلت: (عليك) لم تجمع بينها وبين فعل آخر لأنّها بدل من ذلك الفعل".[٧٤]

ويؤكد هذا النص القاعدة التي وضعت لحدوث المعاقبة، وهي: أن لا يتم الجمع بين المتعاقبين في الكلام في الوقت نفسه أو يجمع بينهما في جملة واحدة؛ لأن أحدهما ينوب عن الآخر ويعاقبه نحو اسم الفعل يكون عوضاً عن الفعل الذي جاء بمعناه.

يقف الفراء عند قوله عزّ وجلّ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، ذكر أسماء الأفعال المنقولة من الجار والمجرور أو الظرف أو غيرها، فيقول: "والعرب تأمر من الصفات -يقصد الظروف وحروف الجر- بعليك وعندك ودونك وإليك، يقولون: إليك إليك، يريدون: تأخر، كما تقول وراءك فهذه الحروف كثيرة، وزعم الكسائي أنّه سمع: بينكما البعير فخذاه. فأجاز ذلك في كل الصفات التي تفرد، ولم يجزه في اللام ولا في الباء ولا في الكاف، وسمع بعض العرب تقول: كما أنت زيداً، ومكانك زيداً، ويقول: سمعت بعض العرب من بني سليم يقول في كلامه: كما أنتني، ومكانكني، يريد انتظرني في مكانك"،[٧٥] فقدّر الفراء الجار والمجرور والظرف بمعنى الفعل.

ويجيز أبو عبيدة أن يكون الجار والمجرور على بابه أو يكون اسم فعل في أبيات الأعشى:

تَقُولُ بِنْتِي وقَدْ قَرَّبَتْ مُرْتَجَلًا يارَبِّ جَنِّبْ أبِي الأوْصابَ والوَجَعا

---

[٧٤] المبرد، **المقتضب**، ج٢، ص٣٢٢.

[٧٥] الفراء، **معاني القرآن**، ج١، ص٣٢٢-٣٢٣.

عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتُ فاغْتَمِضِي يَوْمًا فَإنَّ لِجَنْبِ المَرْءِ مُضْطَجَعا[٧٦]

يرى أنّ من رفع (مثل) جعله: "عليك مثل ذلك الذي قلت لي ودعوت لي به، ومن نصبه جعله أمراً، يقول: عليك بالترحم والدعاء لي"،[٧٧] ويختلف تقدير المعنى بين الخبر والإنشاء.

وجعل الأخفش اسم الفعل بمعنى الفعل في قوله عزّ وجلّ: ﴿**مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ**﴾ [يونس: ٢٨]، بمعنى: (انتظروا أنتم وشركاؤكم).[٧٨]

وقد ذكر ابن يعيش قول النحاة في هذه الآية أنّ "(مكانك) يعني (اثبت) فأكد الضمير في مكانكم حيث عطف عليه الشركاء فهو كقولك أثبتوا أنتم وشركاؤكم".[٧٩]

ويرى النحاس أنّ معنى (عليكم) في قوله عزّ وجلّ: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ**﴾ [المائدة: ١٠٥]، بمعنى (الزموا)، ونصبت (أنفسكم) على الإغراء".[٨٠]

ويجيز سيبويه أن يعمل اسم الفعل مقدراً نحو قولهم: "أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك، بـــــــــــ: عليك أمر مبكياتك وأمر مضحكاتك".[٨١]

---

[٧٦] البيتان من البحر البسيط، الأعشى، **ديوان الأعشى**، تحقيق: فوزي عطوي، (بيروت: دار صعب، د.ت)، ص١٢٠.

[٧٧] أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، ج١، ص٦١-٦٢.

[٧٨] الأخفش، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٠م)، ج٢، ص٢٤٤.

[٧٩] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص٢٣٧.

[٨٠] أحمد بن إسماعيل النحاس، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، (القاهرة: عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٥م)، ج٢، ص٤٤.

[٨١] سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٥٦.

وثمة خلاف بين النحاة في عمل اسم الفعل مؤخراً -إذا تقدم معموله عليه-، سيبويه فلا يجيز عمله مؤخراً، وقد تبعه في ذلك نحاة البصرة، وجعلوا الاسم المنصوب قبله قد نصب بتقدير الفعل".[٨٢]

و لم يُجز الفراء عمل اسم الفعل مؤخراً؛ لأنها أسماء ولا يمكن أن تصل إلى مرتبة الأفعال، فيقول: "ولا تقدمن ما نصبته هذه الحروف قبلها، لأنّها أسماء، والاسم لا ينصب شيئاً قبله، تقول: ضرباً زيداً، ولا تقول زيداً ضرباً، فإن قلته نصبت زيداً بفعل مضمر قبله".[٨٣]

ويرى الكوفيون أنّ (عليك)، و (عندك)، و (دونك)، يجوز تقديم معمولاتها عليها في الإغراء، نحو (زيداً عليك)، و (علياً عندك)، و (عمراً دونك)، إلا أنّ البصريون لا يجيزون تقديم المعمولات عليها وتبعهم في هذا الفراء من الكوفيين.[٨٤]

وكانت حجة الكوفيين في ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿**كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ**﴾ [النساء: ٢٤]، وتقديره (عليكم كتاب الله): بمعنى (الزموا كتاب الله)، فنصب (كتاب الله عليكم) دلّ على جواز تقديم المعمول عليه.[٨٥]

وقد احتجوا بقول الشاعر:

يا أيّها المائحُ دَلْوِي دُونَكا إنّي رأيتُ الناسَ يَحْمَدونكا[٨٦]

---

[٨٢] المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٢-٢٥٣.

[٨٣] الفراء، **معاني القرآن**، ج١، ص٣٢٣.

[٨٤] ابن الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص٢٠٠.

[٨٥] ابن الأنباري، المرجع نفسه، ، ج١، ص٢٠٠.

[٨٦] الرجز لرجل من بني أسيد بن عمرو بن تميم، انظر هامش: ابن الأنباري، المرجع نفسه، ج١، ص٢٠٠؛ الفراء، **معاني القرآن**، ج١، ص٣٢٣؛ ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤١٧؛ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص٢٣٧.

وتقديره: (دونك دلوي)، فدلوي وقع في موضع نصب بـــــ (دونك)، ودلّ ذلك على جواز تقديم المعمول عليه.[٨٧]

واحتج البصريون على ذلك فقالوا: "الدليل على أنّه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أنّ هذه الألفاظ فرغ على الفعل في العمل؛ لأنّها إنّما عملت عمله لقيامها مقامه؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها".[٨٨]

ويرى الفراء أنّك: "إن شئت نصبت الدلو بمضمر قبله وإن شئت جعلتها رفعاً، تريد: هذه دلوي فدونك".[٨٩]

ويقول أيضاً أن الآية التي استشهد الكوفيون بها، أي قوله عزّ وجلّ: ﴿**كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ**﴾ [النساء: ٢٤]، يمكن أن تكون قد نصبت على المصدر المؤكد، ويكون قد عمل فيه فعل مقدر، بتقدير (كتب كتاباً الله عليكم)، وقال بعض من النحاة أن معناه (عليكم كتاب الله)، "والأول أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب: زيد عليك، أو زيد دونك، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله".[٩٠]

والذي أراه أن ما ذهب إليه البصريون أرجح، وأنّ ما ذهب إليه الكوفيون واستشهدوا به قد اقتصر على السماع ولا يمكن القياس عليه؛ إذ لا يتقدم معمول اسم الفعل عليه، ورد البصريون حجج الكوفيين في البيت السابق من وجهين: "أحدهما: أنّ قوله: (دلوي) ليس في موضع نصب، وإنّما هو في موضع رفع؛ لأنّه خبر مبتدأ مقدر، والتقدير فيه: هذا دلوي دونكا. والثاني: أنا نسلم

---

[٨٧] ابن الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص٢٠١.

[٨٨] المرجع نفسه، ج١، ص٢٠١.

[٨٩] الفراء، **معاني القرآن**، ج١، ص٣٢٣.

[٩٠] الفراء، المرجع نفسه، ج١، ص٣٢٣؛ وانظر: ابن الأنباري، المرجع نفسه، ج١، ص٢٠١.

أنه في موضع نصب، ولكنّه لا يكون منصوباً بدونك، وإنّما هو منصوب بتقدير فعل كأنّه قال: خذ دلوي دونك، ودونك مفسر لذلك الفعل المقدر".[٩١]

ومما تم عرضه سابقاً نلاحظ أنّ اسم الفعل يعاقب الفعل الذي جاء بمعناه ويأخذ حكمه في اللزوم والتعدي، ويوافق اسم الفعل الفعل الذي ناب عنه في المعنى، كما وافقه في اللزوم والتعدي.

الخاتمة والنتائج:

وفي خاتمة هذا البحث الموسوم بـــــ "المعاقبة النحوية وتطبيقاتها الدلالية: معاقبة الأفعال أنموذجاً" والتي تحمل في طياتها دراسة عن المعاقبة في باب الأفعال وتحليل الشواهد دلالياً، وقد توصل البحث إلى نتائج منها:

١. إنّ الفعل اللازم قد يرد بمعنى فعل آخر متعد عن طريق التضمين، فيعمل عمل ذلك الفعل، فينصب المفعول به.

٢. إنّ العرب قد استخدمت الفعل الماضي بمعنى المضارع، فيجيء بلفظ الماضي والمعنى بلفظ المضارع، وذلك أنّه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر لأنّه متوقع مترقب.

٣. يجوز أن تقع الأفعال بعضها موقع بعض إن أمن اللبس، أو كان دالاً على معنى في ذلك، أو تكون ثمة قرينة لغوية تدل على ذلك، فيأتي الفعل الماضي في موضع الفعل المضارع والعكس.

٤. تبيّن أن الفعل يمكن أن يحلّ محل المصدر في المعنى يوقع موقعه إذا تم إضافته إلى أسماء الزمان.

---

[٩١] ابن الأنباري، المرجع السابق، ج١، ص٢٠١.

٥. إنّ توافر شروط إجراء القول معنى الظن يساعدنا على معرفة الأماكن التي يجب أن يُجرى فيها مجراها فيؤمن اللبس.

المصادر والمراجع

‘Abd al-‘aziz, Waḥid al-Din Ṭāher, *al-Mu‘āqabah Fi niẓām al-Lughah al-‘arabiyyah*, (Alexandria: Dār al-Wafā’, 2006).

’Abu Ḥafṣ, Sirāgddin ‘Omar Bin ‘ādil, *al-Lubāb Fi ‘Ulum al-Kitāb*, 1st Edition, Taḥqiq: ‘ādil ’aḥmad Wa ‘ali Mu‘awḍ, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1998).

’Abu Ḥayyān Al-’andalusiy, Moḥammad Bin Yusuf, *Tafsir al-Baḥr al-Muḥiṭ*, 1st Edition, Taḥqiq: ‘ādil ’aḥmad Wa ’Ākharun, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2001).

’Abu al-Baqā’ al-‘ukburiy, ‘abd Allah Bin al-Ḥussain, *al-Lubāb Fi ‘ilal al-Binā’ Wa al-I‘rāb*, 1st Edition, Taḥqīq: ‘abd al-Ilāh al-Nabhān, (Damascus: Dār al-Fikr, 1995).

’Abu al-Baqā’ al-‘ukburiy, ‘abd Allah Bin al-Ḥussain, *Imlā’ Mā Min Bihi al-Raḥmān Min wujuh al-I‘rāb Wa al-Qirā’āt Fi al-Qur’ān*, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, no date).

’Abu Zakariyā, Yaḥyā al-Farā’, *Ma‘āniy al-Qur’ān*, Taḥqīq: Yusof Najātiy Wa Moḥammad ‘ali al-Najjār, (Al Shariqa: Dār al-Surur, no date).

Abū al-Bakar al-’anbāriy, ‘abd al-Raḥmān Bin Moḥammad, *al-Inṣāf Fi Masā’il al-Khilāf Baina al-Naḥwiyyn al-Baṣriyyn Wa al-Kufiyyn*, 1st Edition, (Beirut: al-Maktabah al-‘aṣriyyah, 2003).

Al-‘askari, ’abu helāl, *al-Froq al-Lughawiyyah,* Tahqiq: Mohammad Salim, (Cairo: Dar al-‘ilm Wa al-Thaqāfah, no date).

Al-’a‘shā, *al-Diwān*, (Beirut: Dār Ṣa‘b, no date).

Al-'akhfash, *Ma'āniy al-Qur'ān*, 1st Edition, Taḥqīq: Hudā Maḥmud Qarā'ah, (Cairo: Maktabah al-Khānjiy, 1990).

Al-'ashmouniy, 'ali Bin Moḥammad, *Sharḥ al-'ashmuniy 'alā 'alfiyyat Ibn Mālik*, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1998).

Al-Baghdādiy, 'abd al-Qāder, *Khizānat al-'adab Wa lub lubāb al-'arab*, 3rd Edition, Taḥqīq: 'abd al-Salām Hāroun, (Cairo: Maktabah al-Khānjiy, 1989).

Al-Bārudiy, Maḥmud Sāmiy, *Diwān al-Bārudiy*, Taḥqīq Wa taṣḥiḥ: Moḥammad Shafiq, (Beirut: Dār al-'awdah, 1992).

Al-Farāhīdī, Al-Khalīl Bin 'aḥmed, *Kitāb al-'ain*, 1st Edition, Tahqīq: Mahdiy al-Makhzumiy Wa Ibrāhim al-Sāmrā'iy, (Cairo: Mu'assasah al-'a'lamiy, 1988).

Al-Faruz'ābādiy, Moḥammad Bin Ya'qub, *Qāmus al-Muḥīṭ*, 8th Edition, (Beirut: Mu'ssasah al-Risālah, 2004).

Al-Hattāriy, 'abd Allah 'ali, "Taḥawlat al-'af'āl Fi al-Siyyāq al-Qur'āniy Wa 'athruhā al-Balāghiy", *Majallah al-Dirāsāt al-Ijtimā'iyyah*, 'adad: 22, July-December 2006.

Al-Jawhariy, Ismā'īl Bin Ḥammād, *al-Ṣiḥāḥ tāj al-Lughah Wa ṣiḥāḥ al-'arabiyyah*, 2nd Edition, Taḥqīq: 'aḥmad 'abd al-Ghafūr 'aṭṭār, (Beirut: Dār al-'ilm Li al-Malāiyyn, 1979).

Al-Makhzumiy, Mahdiy, *Fi al-Naḥu al-'arabi: Naqd Wa tawjih*, 1st Edition, (Beirut: al-Maktabah al-'aṣriyyah, 1964).

Al-Malqiy, 'aḥmad 'abd al-Nur, *Raṣf al-Mabāniy*, Taḥqiq: Sa'id Ṣāleh, (Alexandria: Dār Ibn Khaldon, no date).

Al-Morādiy, al-Ḥasan Bin Qāssim, *al-Ganā al-Dāniy Fi ḥuruf al-Ma'āniy*, Taḥqiq: Fakhr al-Din Qabāwah, Moḥammed Faḍil, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1992).

Al-Naḥḥās, 'aḥmad Bin Ismā'il, *I'rāb al-Qur'ān*, Taḥqiq: Zuhair Zāhid, 2nd Edition, (Cairo: 'ālam al-Kutub, 1985).

Al-Najjār, Nādiyah Ramaḍān, "al-Taḍām Wa al-Ta'āqub Fi al-Fikr al-Naḥwiy", *Majallah 'ulum al-Lughah*, 'adad: 4, Mujallad: 3, 2000.

Al-Nābighah al-Zubyāniy, *Diwān al-Nabighah al-Zubyāniy*, (No place: No publisher, no date).

Al-Ṣabbān, Moḥammad Bin 'ali, *Ḥāshiah al-Ṣabbān 'alā Sharḥ al-'ashmuniy Li 'alfiyat Ibn Malik*, 1st Edition, (Beirut: Dār Iḥiyā' al-Kutub al-'arabiyyah, no date).

Al-Ḍubbiy, al-Mufaḍal Bin Moḥammad, *al-Mufaḍaliyyāt*, 6th Edition, Taḥqīq: 'aḥmad Shākir Wa 'abd al-Salām Hāroun, (Cairo: Dār al-Ma'ārif, no date).

Al-Qaisiy, Makkiy Bin 'abi Ṭālib, *Muskil I'rāb al-Qur'ān*, (Beirut: Mu'ssasah al-Risālah, no date).

Al-Qurṭubiy, 'abu 'abd Allah Moḥammad Bin 'aḥmad, *al-Jāmi' Li 'aḥkām al-Qur'ān*, 2nd Edition, Taḥqīq: 'aḥmad al-Barduniy Wa Ibrāhim 'aṭfish, (Cairo: Dār al-Kutub al-Maṣriyyah, 1964).

Al-Raḍiy al-'ustrabathi, Moḥammad Bin al-Ḥasan, *Sharḥ al-Raḍiy 'alā Kāfiat Ibn al-Ḥājeb*, Sharḥ Wa ta'liq: 'abd al-'āl Sālim Makrem, 1st Edition, (Cairo: 'ālam al-Kutub, 2000).

Al-Sāmrā'iy, Ibrāhīm, *al-Fi'l zamānuh Wa 'abniatuh*, 3rd Edition, (Beirut: Mu'ssasah al-Risālah, 1983).

Al-Sāmrā'iy, Ibrāhīm, *Fiqh al-Lughah al-Muqāren*, 3rd Edition, (Beirut: Dār al-'ilm Li al-Malāiyyn, 1983).

Al-Suyuṭiy, Jalāluddin, 'abd al-Raḥmān Bin 'abi Bakr, *Huma' al-Hawāmi' Fi sharḥ jam' al-Jawāmi'*, investigation: 'abd al-Ḥamid Hindāwiy. (Cairo: al-Maktabah al-Tawqifiyyah, no date).

Al-Suyuṭiy, Jalāluddin, 'abd al-Raḥmān Bin 'abi Bakr, *Sharḥ Shawāhed Mughniy*, (Beirut: Dār MaKtabah al-Ḥaiyāt, no date).

Al-Tabriziy, al-Khaṭib, *Sharḥ Ikhtiārāt al-Mufaḍḍil*, 2th Edition, Taḥqiq: Fakhr al-Din Qabāwah, (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1987).

Al-Zajājiy, ‘abd al-Raḥmān, *al-Iḍāḥ Fi ‘ilal al-Naḥu,* 3rd Edition, Taḥqiq: Māzin al-Mobārak, (Beirut: Dār al-Nafā’is, 1979).

Al-Zarkashiy, Badr al-Din Moḥammad Bin ‘abd Allah, *al-Borhān Fi ‘ulum al-Qur'ān,* 1st Edition, Taḥqiq: Moḥammad ’abu al-Faḍel Ibrāhim, (Cairo: Dār ’iḥiā’ al-Kutub al-‘arabi, 1957).

Bin ‘aṭiyyah, Jarir, *al-Diwān*, (Beirut: Dār Ṣāder, no date).

Fāḍil, Moḥammad Nadim, *al-Taḍmin al-Naḥwiy Fi al-Qur’ān al-Karim,* 1st Edition, (Medina: Dār al-Zamān, 2005).

Ḥassān, Tamām, *al-Bayān Fi Rawā’i‘ al-Qur’ān*, (Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1993).

Ibn ‘uṣfor, ‘ali Bin Mu’men, *Sharḥ jumal al-Zajājiy*, Tahqiq: Ṣāḥib ’abu Janāḥ, (No place: No publisher, no date).

Ibn ’abi Rabi‘ah, ‘Omar, *al-Diwān*, 2th Edition, Taḥqiq: Fāiz Moḥammad, (Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿarabi, 1996).

Ibn ʿaqīl, ‘abd Allah Bin ‘abd al-Raḥmān al-‘aqiliy, *Sharḥ Ibn ʿaqīl ‘alā ’alfiyyah Ibn Mālik*, 20th Edition, Taḥqīq: Moḥammad Muhiyy al-Dīn ʿabd al-Ḥamīd, (Cairo: Dār al-Turāth, 1980).

Ibn Fāris, ʾaḥmed, *Maqāyīs al-Lughah*, 3rd Edition,Taḥqiq: ‘abd al-Salām Hāron, (Cairo: Maktabah al-Khānjiy, 1981).

Ibn Hishām، ‘abd Allah Bin Hishām, *Mogniy al-Labib ‘an kutub al-’a‘arīb,* 6th Edition, Taḥqiq: Māzin al-Mobārak Wa Moḥammad Ḥamdallah, (Damascus: Dār al-Fikr, 1986).

Ibn Jenniy, ’abū al-Fatḥ ‘Uthmān, *al-Khaṣa’eṣ,* (Cairo: Maṭābi‘ al-Hai’ah al-Masriyyah Li al-Kitāb, no date).

Ibn Manẓūr, Moḥammad Bin Makram, *Lisān al-ʿarab*, (Cairo: Dār al-Ma‘ref, No. Date).

Ibn Mālik, Ka‘b, *al-Diwān*, 2nd Edition, (Damascus: Dār al-Qalam, 1990).

Ibn Mālik, Moḥammad Bin ‘abd Allah, *’Alfiyyat Ibn Mālik Fi al-Naḥu Wa al-Ṣarf,* (Beirut: Maktabat al-’ādāb, 1984).

Ibn Yaʿish, Yaʿish Bin ‘ali, *Sharḥ al-Mofaṣal*, 1st Edition, Taḥqīq: Imil Badi‘ Ya‘qub, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2001).

Meṭairiy, Ṣafiyyah, *al-Dilālah al-Iḥiyā’iyyah Fi al-Ṣighah al-Ifrādiyyah*, (Damascus: Manshurāt Itiḥād al-Kuttāb al-‘arab, 2003).

Murtaḍā al-Zabīdī, Moḥammad al-Ḥusaīnī, *Tāj al-‘arūs Min Jawāher al-Qāmūs*, Taḥqīq: ‘ali Shiriy, (Beirut: Dār al-Fikr, 1994).

Sībawaih ‘amr Bin Qumbur, *al-Kitāb*, 3rd Edition, Taḥqīq: ‘abd al-Salām Hāroun, (Cairo: Maktabat al-Khānjiy, 1988).

Sehil DerŞevi, Nabeel Mohammed Al-Mahjoub, "The Impact of Odd Quran Recitations on The Verbal Spread of Language Words" Balagh, *Journal Of Islamic And Humanities Studies*, Vol 1 / No 2 – August 1443 / 2021